



### مصباح كمال\*: جون ستيوارت ميل والتأمين

#### نظرة عامة على الفكر الاقتصادي الاجتماعي لجون ستيوارت ميل

يُعدّ جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806-1873) أحد أبرز أعلام الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر، وغالبًا ما يُنظر إليه في تاريخ الفكر الاقتصادي بوصفه آخر كبار ممثلي التقليد الكلاسيكي الذي بدأ مع آدم سميث وتبلور بصورة أكثر منهجية في أعمال ديفيد ريكاردو. وقد تميز إسهامه بمحاولة تنظيم وتطوير التراث الكلاسيكي في إطار نظري أكثر شمولًا، مع إدخال اعتبارات اجتماعية وأخلاقية إلى التحليل الاقتصادي.

تجلى هذا الدور بصورة خاصة في كتابه الشهير *مبادئ الاقتصاد السياسي Principles of Political Economy* الصادر عام 1848، والذي أصبح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أحد أهم المراجع التعليمية في الاقتصاد السياسي في الجامعات البريطانية والأوروبية. وفي هذا العمل سعى ميل إلى عرض منظم للنظريات الكلاسيكية في الإنتاج والقيمة والتوزيع، مع إعادة تفسيرها في ضوء قضايا اجتماعية ومؤسسية أوسع.

في تحليله للنظام الاقتصادي تبنى ميل إلى حد كبير الإطار التحليلي الذي صاغه ريكاردو، خاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة المرتبطة بالعمل وبنية التوزيع بين الأجور والأرباح والرّبع. غير أنه قدّم إضافة مفاهيمية مهمة من خلال التمييز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع، إذ اعتبر أن قوانين الإنتاج تحكمها شروط طبيعية وتقنية، بينما تخضع قوانين التوزيع للمؤسسات الاجتماعية والقانونية<sup>1</sup>، ومن ثم يمكن تعديلها عبر السياسات العامة والإصلاحات الاجتماعية. وقد سمح هذا التمييز بإدخال نقاشات العدالة الاجتماعية ضمن إطار الاقتصاد الكلاسيكي دون المساس بأسسه التحليلية.

<sup>1</sup> "إن توزيع الثروة، إذن، يعتمد على قوانين المجتمع وعاداته. والقواعد التي يتحدد بها هي ما تصنعه آراء ومشاعر الجزء الحاكم من المجتمع، وهي تختلف اختلافًا كبيرًا بين العصور والبلدان المختلفة، وقد تكون أكثر اختلافًا لو اختارت البشرية ذلك." نقلاً عن:

Robert L. Heilbroner, *The Worldly Philosophers* (New York: Touchstone, 1999. 1<sup>st</sup> ed. 1952), p 129.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق تأمينية

كما أسهم ميل في تطوير تحليل التجارة الدولية من خلال ملاحظته أن نظرية الميزة النسبية لريكاردو تفسر سبب قيام الدول بالتجارة، لكنها لا توضح كيف تتحدد أسعار التبادل الدولي بين السلع. ومن هنا جاء إسهامه الجوهرى؛ إذ بيّن أن أسعار التبادل لا تُستمد من التكاليف النسبية للإنتاج وحدها، بل تتشكل أيضاً وفق قوة الطلب المتبادل (reciprocal demand) لكل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وهو ما يجعل شروط التبادل نتيجة لتفاعل رغبات الدول في الاستيراد والتصدير، لا مجرد انعكاس لهيكل التكاليف

اتّسم فكر ميل بانفتاح على القضايا الاجتماعية والسياسية، إذ تناول في أعماله الاقتصادية والفلسفية موضوعات الفقر والتعليم والإصلاح الاجتماعي ودور الدولة في تعزيز الرفاه العام. ويعكس هذا التوجّه سعيه إلى تجاوز الحدود الضيقة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، من خلال دمج التحليل الاقتصادي بالاعتبارات الأخلاقية والسياسية ضمن إطار ليبرالي أوسع، الأمر الذي جعل إسهاماته حلقة وصل مهمة في تطور الفكر الليبرالي في القرن التاسع عشر.

وبهذا المعنى، يمثّل ميل مرحلة متأخرة ومتطورة من الاقتصاد الكلاسيكي، فقد قام بتنظيم هذا التراث النظري وتوسيعه، وفي الوقت نفسه فتح المجال أمام اتجاهات فكرية لاحقة في الاقتصاد، خاصة تلك التي أولت اهتماماً أكبر لدور المؤسسات والقضايا الاجتماعية في التحليل الاقتصادي.<sup>2</sup>

كغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين، لم يشغل التأمين مكاناً بارزاً في كتاب ميل مبادئ الاقتصاد السياسي. لا يوجد فصل مستقل عن التأمين في الكتاب، لكن توجد عدة فقرات مهمة تشير إليه في سياق تحليل الربح والمخاطر والمؤسسات المالية. وهو بهذا لا يختلف عن الكلاسيكيين الآخرين.

### الاقْتباسات النصية المرتبطة بالتأمين

<sup>2</sup> هناك مراجع عديدة عن مكانة جون ستيوارت ميل في تاريخ الفكر الاقتصادي ومن بينه هذا المرجع [John Stuart Mill - Wikiwand](#) استفدت بشك خاص من هذين الكتابين:

Robert L. Heilbroner, *The Worldly Philosophers* (New York: Touchstone, 1999. 1<sup>st</sup> ed. 1952), pp126-135.

Willam J. Barber, *A History of Economic Thought* (Penguin Books, 1988. 1<sup>st</sup> ed 1967), pp94-116.



## أوراق تأمينة

فيما يلي سنعرض أبرز الاقتباسات النصية المرتبطة بالتأمين التي استطعنا الوصول إليها في الكتاب مع تعليق مناسب. لكي نوفر السياق سنضطر إلى اقتباسات مطولة إلى حد ما لإبراز ما كان التأمين يعني بالنسبة لميل، مع الإشارة قدر الإمكان إلى أماكنها في الكتاب Book/Chapter/Section ورقم الصفحة التقريبي في الطبعة المحققة لـ William James Ashley 1909، المستندة إلى الطبعة السابعة الصادرة سنة 1871<sup>3</sup> <https://oll.libertyfund.org/titles/mill-principles-of-political-economy-ashley-ed> أو ما يقابلها في النسخ الرقمية المطابقة لها في نسخة [Project Gutenberg](https://www.gutenberg.org/ebooks/1871)

### بعد تأميني للربح: تغطية المخاطر وعدم اليقين

Of the profits, therefore, which a manufacturer or other person in business obtains from his capital, no more than about three per cent. can be set down to the capital itself... Of what he obtains beyond three per cent., a great part is insurance against the manifold losses he is exposed to, and cannot safely be applied to his own use, but requires to be kept in reserve to cover those losses when they occur (Mill, J. S., *Principles of Political Economy*, ed. W. J. Ashley (1909 [1871]), Book II, Chapter XV, §2. [Econlib](#))

لذلك، فإن الأرباح التي يحققها الصانع أو أي شخص آخر يعمل في مجال التجارة من رأس ماله، لا يمكن أن يُنسب منها إلى رأس المال نفسه أكثر من نحو ثلاثة في المئة... أما ما يحققه فوق هذه النسبة، فإن جزءًا كبيرًا منه يُعد بمثابة تأمين ضد الخسائر المتعددة التي يتعرض لها، ولا يمكن استعماله بأمان لمصلحته الخاصة، بل ينبغي الاحتفاظ به كاحتياطي لتغطية تلك الخسائر عند وقوعها.

### تفكيك عناصر الربح والبعد التأميني

يبين ميل أن ما نسميه "أرباحًا" ليس كله ربحًا خالصًا بالمعنى الدقيق. فهو يميز بين مكونات العائد على رأس المال، موضحًا أن الجزء الحقيقي الذي يعود إلى رأس المال ذاته — أي الفائدة

<sup>3</sup> Mill, John Stuart. *Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy*, 7th ed., William J. Ashley (ed.), London: Longmans, Green & Co., 1909.

نشر الكتاب أول مرة سنة 1848، ثم راجعه ميل سبع مرات حتى الطبعة النهائية عام 1871.



## أوراق تأمينية

الصافية— يميل إلى أن يكون منخفضًا نسبيًا (نحو 3%). أمّا ما يزيد على ذلك، فلا ينبغي اعتباره ربحًا صافياً، بل هو في معظمه تعويض عن المخاطر وعدم اليقين التي تحيط بالنشاط الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن هذا الجزء الإضافي يؤدي وظيفة شبيهة بالتأمين؛ إذ يُحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المستثمر الرأسمالي. ومن ثمّ، يؤكد ميل أن جانبًا كبيرًا مما يُصنّف كـربح هو في حقيقته مقابل تحمّل المخاطر، وليس عائدًا طبيعيًا مباشرًا على رأس المال نفسه.

هنا لا يستخدم ميل "التأمين" بمعناه الاصطلاحي (عقد يلتزم بموجبه المؤمن (شركة التأمين) بتعويض المؤمن له أو المستفيد عن خسارة محتملة عند وقوع خطر معين، مقابل قسط يدفعه المؤمن له)؛ ولا بالمعنى العام للتأمين خارج المفهوم الاصطلاحي (نظام اجتماعي-اقتصادي لإدارة الخطر، يقوم على تحويل الخسارة من الفرد إلى الجماعة، وعلى تحويل عدم اليقين إلى تكلفة قابلة للحساب).

يُظهر تحليل ميل هنا فهمه للربح أنه يتضمّن بعدًا تأمينيًا غير مصرح به اصطلاحًا. فميل لا يتحدث عن التأمين بوصفه عقدًا أو مؤسسة مالية، ولا عن توزيع الخطر على جماعة من الرأسماليين، بل يشير إلى أن جزءًا من الربح الذي يحققه الرأسمالي يؤدي وظيفة تشبه التأمين الذاتي ضد مخاطر الاستثمار. فالرأسمالي، في نظر ميل، يغامر برأس ماله في بيئة يهيمن عليها عدم اليقين، ولذلك فإن جزءًا من العائد الذي يحصل عليه لا يمثل مكافأة صافية على رأس المال، بل هو تعويض ضمني عن احتمال الخسارة. بهذا المعنى، يصبح الربح نفسه آلية لتعويض المخاطر، أي شكلًا بدائيًا من التأمين، لكنه تأمين يمارسه الرأسمالي على نفسه ومن خلال أرباحه، لا من خلال مؤسسة تأمينية أو تجميع جماعي للأخطار.

### مكوّنات الربح: تعويض المخاطرة، وأجور الإشراف، والفائدة

In the preceding book<sup>285</sup> we defined the relation in which interest stands to profit. We found that the gross profit of capital might be distinguished into three parts, which are respectively the remuneration for risk, for trouble, and for the capital itself, and may be termed insurance, wages of superintendence, and interest. After making compensation for risk, that is, after covering the average losses to which capital is exposed either by the general circumstances of society or by the hazards of the particular employment, there



## أوراق تأمينية

remains a surplus, which partly goes to repay the owner of the capital for his abstinence, and partly the employer of it for his time and trouble. Chapter XIX. Of The Rate Of Interest, p 441, § 1. [The Project Gutenberg EBook of Principles Of Political Economy by John Stuart Mill](#)

في الكتاب السابق (الهامش 285)، حددنا العلاقة بين الفائدة والربح. ووجدنا أن الربح الإجمالي لرأس المال يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، وهي على التوالي: مكافأة المخاطرة، ومكافأة الجهد المبذول، ومكافأة رأس المال نفسه، ويمكن تسميتها على التوالي: التأمين، وأجور الإشراف، والفائدة. بعد التعويض عن المخاطرة، أي بعد تغطية متوسط الخسائر التي يتعرض لها رأس المال إما بسبب الظروف العامة للمجتمع أو بسبب مخاطر العمل المحدد، يتبقى فائض، يُستخدم جزء منه لتعويض مالك رأس المال عن امتناعه عن الاستهلاك،<sup>4</sup> وجزء آخر لتعويض صاحب العمل عن وقته وجهده.

### تعويض مخاطرة رأس المال

يمكن فهم عبارة جون ستيوارت ميل في سياق تحليله لطبيعة الربح في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يرى أن ما يُسمى بالربح الإجمالي الذي يحققه صاحب المشروع ليس عنصرًا بسيطًا أو متجانسًا، بل يتكوّن من عدة مكونات تختلف في طبيعتها ووظيفتها الاقتصادية. فالنشاط الإنتاجي ينطوي بطبيعته على قدر من المخاطر وعدم اليقين، مثل تقلبات السوق أو احتمال الخسارة، ولذلك يجب أولاً احتساب تعويض عن هذه المخاطر، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة عنصر "تأمين"، سواء تحقق فعليًا عبر شركات التأمين أو بقي ضمنيًا كتعويض مقابل تحمّل الخطر.

### الفائدة، وأجور الإشراف

وبعد أخذ هذا العنصر في الاعتبار، يمكن تفكيك الربح إلى مكونين أساسيين إضافيين: أولهما الفائدة، وهي العائد الذي يحصل عليه رأس المال مقابل توظيفه أو مقابل تأجيل استهلاك المال، وثانيهما أجور الإشراف أو الإدارة، وهي المكافأة التي يحصل عليها صاحب المشروع نظير

<sup>4</sup> "الامتناع عن الاستهلاك" يعني أن المالك قرر تأجيل استخدام ماله (الاستثمار بدل الاستهلاك) من أجل إنتاج السلع أو الخدمات.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق تأمينة

تنظيمه للعملية الإنتاجية وإدارته لها بكفاءة.<sup>5</sup> وبهذا يصبح الربح مزيجًا من ثلاثة عناصر مترابطة: تعويض عن المخاطر، وعائد على رأس المال، وأجر على الجهد الإداري.

يعكس هذا التحليل رؤية الاقتصاد الكلاسيكي التي تنظر إلى أرباح رأس المال بوصفها موزعة على وظائف مختلفة: فالفائدة تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، والتأمين يعكس التعويض عن المخاطر التي يتحملها المستثمر، وأجور الإشراف تمثل تكلفة الإدارة والتنظيم. ومن خلال هذا التفكيك، لا يعود الربح مجرد رقم واحد، بل نتيجة تفاعل بين رأس المال والمخاطر والعمل الإداري، وهو ما يتيح فهمًا أدق لمصادر الأرباح وكيفية توزيعها داخل العملية الاقتصادية.

### التأمين بوصفه عنصرًا من عناصر التكلفة الإنتاجية

The remuneration of capital in different employments, much more than the remuneration of labor, varies according to the circumstances which render one employment more attractive or more repulsive than another. The profits, for example, of retail trade, in proportion to the capital employed, exceed those of wholesale dealers or manufacturers, for this reason among others, that there is less consideration attached to the employment. The greatest, however, of these differences, is that caused by difference of risk. The profits of a gunpowder-manufacturer must be considerably greater than the average, to make up for the peculiar risks to which he and his property are constantly exposed. When, however, as in the case of marine adventure, the peculiar risks are capable of being, and commonly are, commuted for a fixed payment, the premium of insurance takes its regular place among the charges of production,

<sup>5</sup> يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الأوائل، مثل آدم سميث وجان-باتيست ساي، أن دور "المشرف" أو المدير يتمثل في تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة—الأرض والعمل ورأس المال—من أجل خلق القيمة. وقد اعتبر آدم سميث أجور الإشراف جزءًا من مكونات "السعر الطبيعي" للسلعة، أي السعر الذي يغطي الأجور والأرباح والربح.

ومع تطور الفكر الاقتصادي نحو المدرسة النيوكلاسيكية، تراجع استخدام مصطلح "الإشراف" ليحل محله مفهوم أوسع هو ريادة الأعمال broader concept of entrepreneurship أو الإدارة management. فبينما ركز الكلاسيكيون على الرأسمالي كمن يتولى هذا الدور، بدأت النظريات اللاحقة تنظر إلى الإدارة كعامل إنتاج مستقل يمكن توظيفه مقابل أجر في السوق، منفصلًا عن ملكية رأس المال.



## أوراق تأمينية

and the compensation which the owner of the ship or cargo receives for that payment does not appear in the estimate of his profits, but is included in the replacement of his capital.

([Project Gutenberg](#)), Book II, Chapter XV, p. 408

§ 2. The Minimum of Profits; what produces Variations in the Amount of Profits, Chapter V. Of Profits

Mill, J. S., *Principles of Political Economy*, ed. W. J. Ashley (London: Longmans, Green, 1909 [1871]), Book II, Chapter XV, §3, p. 349.

إن عائد رأس المال في مجالات الاستخدام المختلفة يتباين — وبدرجة أكبر من تباين عائد العمل — بحسب الظروف التي تجعل أحد المجالات أكثر جاذبية أو أكثر نفورًا من غيره. فأرباح تجارة التجزئة، مثلًا، إذا قورنت برأس المال المستخدم فيها، تفوق أرباح تجار الجملة أو المصنّعين، ويرجع ذلك، من بين أسباب أخرى، إلى أن هذا النشاط يحظى بمكانة اجتماعية أقل.

غير أن أعظم هذه الفروق جميعًا هو ما ينشأ عن اختلاف درجة المخاطرة. فأرباح مُصنِّع البارود، على سبيل المثال، يجب أن تكون أعلى بكثير من المتوسط لتعويض المخاطر الخاصة التي يتعرض لها هو وممتلكاته باستمرار.

ولكن حينما تكون هذه المخاطر الخاصة قابلة — كما في حالة المغامرات البحرية — لأن تُستبدل بدفع مبلغ ثابت، وهو ما يحدث عادة، فإن قسط التأمين يصبح جزءًا منتظمًا من تكاليف الإنتاج، ولا يظهر التعويض الذي يتلقاه مالك السفينة أو الشحنة مقابل هذا الدفع ضمن تقدير أرباحه، بل يُدرج ضمن إعادة تكوين رأس ماله.

إن التأمين يحول المخاطر غير المؤكدة التي قد يتعرض لها الإنتاج إلى نفقة ثابتة يمكن حسابها مسبقًا، وبذلك يصبح قسط التأمين جزءًا من تكاليف الإنتاج التي تدخل في تحديد سعر السلع.

هنا يندرج قسط التأمين ضمن تكاليف الإنتاج لأنه يحول المخاطر غير المؤكدة إلى نفقة ثابتة، وهذا من أوائل الإشارات النظرية في الاقتصاد الكلاسيكي إلى الدور الاقتصادي للتأمين. فهو يبيّن أن التأمين ليس مجرد نشاط مالي، بل مؤسسة اقتصادية لتنظيم المخاطر وتوزيعها، تسمح بتحويل عدم اليقين الذي يواجه المنتجين إلى تكلفة قابلة للحساب تدخل في عملية تحديد الأسعار. ولهذا تُعد هذه الفكرة أساسًا مبكرًا في التحليل الاقتصادي للتأمين ضمن إطار الاقتصاد السياسي.



## أوراق تأمينة

### الشركات المساهمة كآلية لضمان الثقة في قطاعات البنوك والتأمين

There are other cases, again, in which though the business might be perfectly well transacted with small or moderate capitals, the guarantee of a great subscribed stock is necessary or desirable as a security to the public for the fulfilment of pecuniary engagements. This is especially the case when the nature of the business requires that numbers of persons should be willing to trust the concern with their money: as in the business of banking, and that of insurance: to both of which the joint stock principle is eminently adapted ([Econlib](#)), Book I, Chapter IX, p. 133–134.

هناك حالات أخرى، أيضاً، حيث قد تُدار الأعمال التجارية بكفاءة تامة برؤوس أموال صغيرة أو متوسطة، إلا أن ضمان وجود عدد كبير من الأسهم المكتتب بها يكون ضرورياً أو مرغوباً فيه كضمان للجمهور للوفاء بالالتزامات المالية. ويصدق هذا بشكل خاص عندما تتطلب طبيعة العمل أن يكون عدد كبير من الأشخاص على استعداد لإيداع أموالهم في الشركة، كما هو الحال في قطاعي البنوك والتأمين، حيث يُعد مبدأ المساهمة مناسباً تماماً لكليهما.

#### دور المساهمة الواسعة في استقرار البنوك وشركات التأمين

تتطلب بعض الأنشطة الاقتصادية، رغم إمكانية إدارتها بكفاءة برؤوس أموال صغيرة أو متوسطة، طرح عدد كبير من الأسهم وبيعها للجمهور لضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتعزيز الثقة في استقرارها. وتزداد أهمية هذا الأمر في القطاعات التي تقوم بطبيعتها على تجميع أموال الجمهور والتعامل مع ودائعهم وأقساط التأمين المتجمعة لديها، مثل البنوك وشركات التأمين، حيث يصبح مبدأ المساهمة واسع النطاق ملائماً للغاية. فوجود عدد كبير من المساهمين لا يوفّر رأس المال اللازم فحسب، بل يوزّع أيضاً المخاطر المالية على قاعدة أوسع من المشاركين، ويمنح المودعين والمستثمرين (والمؤمن لهم) ضماناً بأن الشركة تمتلك قدرة جماعية على تغطية التزاماتها. وهكذا يصبح توسيع قاعدة المساهمين جزءاً من البنية المؤسسية التي تتيح لهذه القطاعات العمل بثبات، وتؤمن لها شبكة أمان مالية تتناسب مع طبيعة تعاملها مع أموال الآخرين.

يرى ميل أن بعض القطاعات الاقتصادية لا يكفي فيها رأس مال صغير أو متوسط لضمان الاستقرار، حتى لو كانت إدارتها اليومية لا تتطلب استثمارات ضخمة. فهناك أنشطة تحتاج بطبيعتها إلى قاعدة واسعة من المساهمين، ليس لزيادة رأس المال فحسب، بل لتوزيع المخاطر



## أوراق تأمينية

على عدد كبير من المشاركين، وتعزيز ثقة الجمهور الذي يودع أمواله أو يعتمد على الشركة في حماية مصالحه، وتوفير قدرة مالية جماعية على الوفاء بالالتزامات عند وقوع خسائر كبيرة أو غير متوقعة. وتنطبق هذه السمات مباشرة على شركات التأمين، التي تتعامل مع أخطار ذات أوزان مختلفة وغير مؤكدة، وتعتمد على تجميع أقساط من جمهور واسع، وتحتاج إلى احتياطات مالية ضخمة لضمان قدرتها على التعويض.

### اتساع قاعدة الملكية والثقة العامة: الأساس المؤسسي لشركات التأمين

ومن هذا المنظور، يدرج ميل شركات التأمين ضمن فئة الشركات التي تتطلب مشاركة عامة واسعة، ورأس مال موزعاً على عدد كبير من المساهمين، وثقة عامة في قدرتها على تغطية الالتزامات. فاستقرار هذه الشركات لا يقوم على حجم رأس المال وحده، بل على اتساع قاعدة الملكية التي تمنحها القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة. ويكشف هذا التصنيف في قراءتنا لهذا النص إدراكاً مبكراً لدى ميل للبعد المؤسسي في صناعة التأمين، حتى وإن لم يقدم نظرية مستقلة في هذا المجال. فهو يربط بين طبيعة المخاطر التي تتعامل معها شركات التأمين وبين حاجتها إلى تنظيم خاص يقوم على رأس مال كبير يوفّر ضماناً فعلياً لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي هذا الإطار، تصبح الثقة العامة عنصراً بنوياً لا غنى عنه لعمل هذه المؤسسات، إذ يعتمد نشاطها على استعداد الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم لدى جهة يفترض أن تكون قادرة على تغطية التعويضات المستقبلية. ومن ثمّ، يغدو مبدأ الشركة المساهمة — بما يتيح من رأس مال مكتتب واسع — الصيغة المؤسسية الأكثر ملاءمة لقطاع يقوم في جوهره على الثقة.

### غياب إعادة التأمين في تحليل ميل: حدود الرؤية الكلاسيكية وتطور البنية المؤسسية للتأمين

يلاحظ أن ميل، رغم إدراكه لأهمية البنية المؤسسية لشركات التأمين، لم ينطرق إلى إعادة التأمين بوصفها آلية لحماية شركات التأمين نفسها من الخسائر الكبيرة أو الكوارث واسعة النطاق. ويبدو هذا الغياب مفهوماً عند النظر إلى السياق التاريخي؛ فمع أن سوق لويدز في لندن كان منذ القرن السابع عشر يؤدي عملياً وظائف تشبه إعادة التأمين—من خلال توزيع المخاطر الكبيرة بين عدد من المكتتبين—إلا أن إعادة التأمين كشركة متخصصة لم تكن قد تطورت بعد بوصفها قطاعاً مستقلاً داخل الصناعة.

فأول شركة لإعادة التأمين في بريطانيا، Reinsurance Fire and Life، لم تُؤسس إلا في عام 1867، أي بعد نشر مبادئ الاقتصاد السياسي، ولم تستمر سوى ثلاث سنوات قبل توقفها في 1870.<sup>6</sup> ولم يبدأ ظهور شركات إعادة التأمين البريطانية المستقرة إلا في مطلع القرن

<sup>6</sup> نقرأ عرض مبسّط للموضوع في كتاب:



## أوراق تأمينة

العشرين، مثل (1907) British & Mercantile & General Reinsurance Co و (1908) European Reinsurance Co وهذا يشير إلى أن نشاط إعادة التأمين، في زمن ميل، كان محدودًا وغير مؤسس بما يكفي ليشكّل جزءًا واضحًا من التحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

من هذا المنظور، يمكن تفسير عدم اهتمام ميل بإعادة التأمين بأنه انعكاس لمرحلة تاريخية لم تكن فيها هذه الآلية قد اكتسبت بعد مكائنها البنوية داخل صناعة التأمين. فبينما ركّز ميل على أهمية اتساع قاعدة المساهمين والثقة العامة ورأس المال المكتتب بوصفها شروطًا مؤسسية لعمل شركات التأمين، لم يكن نموذج إعادة التأمين قد تطور بما يسمح بإدراجه ضمن أدوات إدارة المخاطر على مستوى الشركات نفسها. وهكذا يكشف غياب إعادة التأمين في تحليل ميل عن حدود الرؤية الكلاسيكية في زمن لم تكن فيه البنية المؤسسية لصناعة التأمين قد اكتملت بعد، وهو ما يجعل ملاحظاته منسجمة مع واقع عصره أكثر من كونها نقصًا في تحليله.

## أهمية الشفافية في الشركات المساهمة في القطاعات المالية

\*43Another advantage of joint stock or associated management, is its incident of publicity. This is not an invariable, but it is a natural consequence of the joint stock principle, and might be, as in some important cases it already is, compulsory. In banking, insurance, and other businesses which depend wholly on confidence, publicity is a still more important element of success than a large subscribed capital. Book I, Chapter IX, p. 134–135

\*43 من مزايا الشركات المساهمة أو الإدارة المرتبطة بها، خاصية الشفافية. هذه ليست خاصية ثابتة، ولكنها نتيجة طبيعية لمبدأ الشركات المساهمة، وقد تكون إلزامية، كما هو الحال في بعض الحالات المهمة. في قطاعات البنوك والتأمين وغيرها من الأعمال التي تعتمد كلياً على

Harold Raynes, *A History of British Insurance* (London: Sir Isaac Pitman & Sons, 1948, second edition 1964), p 326.



## أوراق تأمينة

الثقة، تُعدّ الشفافية عنصراً أكثر أهمية للنجاح من رأس المال المكتتب به الكبير.

تبين هذه الفقرة أهمية الشفافية كميزة أساسية للشركات المساهمة، ومنها شركات التأمين، خاصة في القطاعات التي تعتمد على ثقة الجمهور. يمكن تفسيرها كما يلي:

الشركات المساهمة تتميز بوجود عدد كبير من المساهمين، مما يجعل من الضروري توفير معلومات واضحة عن إدارة الشركة وأدائها المالي.

هذه الشفافية ليست دائماً صفة ثابتة بطبيعتها، بل هي نتيجة مباشرة لمبدأ المشاركة الجماعية في رأس المال، وقد تكون مفروضة قانونياً في بعض الحالات.

### دور الشفافية في استقرار المؤسسات المالية القائمة على أموال الغير

في البنوك وشركات التأمين وغيرها من الأعمال التي تتعامل مع أموال الغير، لا يقتصر نجاح الشركة على حجم رأس المال، بل يرتبط بشكل رئيسي بقدرتها على كسب ثقة العملاء والمودعين والمستثمرين. الشفافية هنا تعني أن المساهمين، وربما العملاء أو البعض منهم، يمكنهم الاطلاع على وضع الشركة المالي والسياسات الإدارية، ما يعزز الثقة ويقلل المخاطر الناتجة عن المعلومات غير الكاملة أو المضللة.

كلما زادت الشفافية، زادت قدرة الشركة على جذب الاستثمار والإيداعات، وحتى رأس المال الكبير يصبح أقل أهمية إذا افتقرت الشركة للثقة والوضوح في إدارتها.

الفقرة توضح أن الشفافية هي ميزة جوهرية للشركات المساهمة وليست مجرد إضافة ثانوية، وأنها عنصر حاسم للنجاح خصوصاً في القطاعات المالية التي تعتمد على الثقة، مثل البنوك وشركات التأمين، حيث تعزز الشفافية قدرة الشركة على إدارة المخاطر وكسب ثقة الجمهور.

الشفافية في شركات التأمين تحتل مكانة محورية، فهي تعكس مصداقية الشركة وموثوقيتها أمام العملاء والمستثمرين والهيئات الرقابية، كما تلعب دوراً أساسياً في توضيح شروط التغطية والمخاطر والرسوم، ما يقلل النزاعات ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية. قيمتها تتجلى في الحد من المخاطر القانونية والمالية الناتجة عن سوء الفهم، وهي ركيزة أساسية لاستقرار ونمو شركات التأمين.

## الضرائب على التأمين بوصفها عقبة أمام السلوك الاحترازي



## أوراق تأمينية

Some of the taxes on contracts are very pernicious, imposing a virtual penalty upon transactions which it ought to be the policy of the legislator to encourage. Of this sort is the stamp-duty on leases, which in a country of large properties are an essential condition of good agriculture; and the taxes on insurances, a direct discouragement to prudence and forethought. Book V, Chapter V, §2, p. 832 تقريباً

بعض الضرائب المفروضة على العقود ضارة للغاية، إذ تفرض عقوبة فعلية على معاملات كان ينبغي على المشرع تشجيعها. ومن هذا القبيل ضريبة الطوابع على عقود الإيجار، التي تُعدّ في بلدٍ ذي عقاراتٍ واسعةٍ شرطاً أساسياً للزراعة الجيدة؛ والضرائب المفروضة على التأمينات، التي تُثبّت بشكلٍ مباشرٍ الحذر والتخطيط المسبق.

الفقرة تفسّر موقف ميل من الضرائب التي تُفرض على العقود والمعاملات الاقتصادية، موضحاً أنها قد تكون ضارة أكثر من نفعها إذا أعاققت الأنشطة التي يُراد تشجيعها. يمكن تفسيرها كما يلي:

إن بعض الضرائب على العقود قد تُشكّل عقوبة فهي لا تعمل فقط على جمع الإيرادات، بل تؤدي إلى زيادة التكلفة المباشرة للمعاملات، ما يثبّط الأفراد عن القيام بها.

ويعتبر ميل أن هذا بمثابة عقوبة فعلية على معاملات كان من الأفضل للمشرع تشجيعها، لأنها تخدم الاقتصاد والمجتمع. من الأمثلة الملموسة ضريبة الطوابع على عقود الإيجار في البلدان التي تمتلك أراضٍ واسعة، تُعدّ عقود الإيجار وسيلة أساسية لتنظيم الزراعة بكفاءة وفرض ضريبة عليها يرفع تكاليف الإيجار ويثبّط المزارعين عن استئجار الأراضي، ما يضر بالإنتاج الزراعي.

وهناك **الضرائب على التأمينات**. التأمين يشجع الأفراد على التخطيط المسبق واتخاذ الحيطة والحذر، فرض ضرائب على أقساط التأمين يزيد التكلفة ويقلل من انتشار التأمين، ما يضعف الحماية الاقتصادية ضد المخاطر.



## أوراق تأمينية

الحجة الاقتصادية تقول إن الضرائب يجب أن تُصمَّم بحيث لا تعرقل الأنشطة المفيدة اقتصادياً واجتماعياً؛ فأى ضريبة تقلل من الحوافز للإنتاج الجيد أو التخطيط المسبق تعتبر ضارة لأنها تؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد.

خلاصة القول، إن هذه الفقرة توضّح أن ميل كان ينتقد الضرائب التي تثبط المعاملات المفيدة والمخططات الوقائية، مثل الإيجار الزراعي أو التأمين، لأنها تضيف تكاليف غير مبررة على أنشطة كان من الأفضل تشجيعها لضمان إنتاجية أفضل واستقرار اقتصادي أكبر.

### مثال على الضرائب التي تعيق انتشار التأمين

45.

[At this point the following passage remained, with an unimportant verbal alteration, through the first six editions and disappeared in 1871: "In the case of fire insurances, the tax is exactly double the amount of the premium of insurance on common risks; so that the person insuring is obliged by the government to pay for the insurance just three times the value of the risk. If this tax existed in France, we should not see, as we do in some of her provinces, the plate of an insurance company on almost every cottage or hovel. This, indeed, must be ascribed to the provident and calculating habits produced by the dissemination of property through the labouring class: but a tax of so extravagant an amount would be a heavy drag upon any habits of providence." ] Book V, Chapter V, §2 (ملاحظة تاريخية), p. 833 تقريباً

45

[في هذه المرحلة، بقيت الفقرة التالية، مع تغيير طفيف في الصياغة، خلال الطبعات الست الأولى، ثم اختفت عام 1871: "في حالة التأمين ضد الحريق، تبلغ الضريبة ضعف قسط التأمين على المخاطر المشتركة؛ بحيث يُلزم القانون المؤمن بدفع ثلاثة أضعاف قيمة المخاطرة. لو كانت هذه الضريبة موجودة في فرنسا، لما رأينا، كما هو الحال في بعض مقاطعاتها، شعار شركة تأمين على كل كوخ تقريباً. وهذا، في الواقع، يُعزى إلى عادات التدبير والتخطيط



## أوراق تأمينة

التي نتجت عن توزيع الملكية بين الطبقة العاملة؛ ولكن فرض ضريبة بهذا القدر الباهظ سيُعيق أي عادات للتدبير.<sup>7</sup>]

تشير هذه الفقرة إلى أن الضرائب المفرطة على التأمين تقلل من انتشاره. ففي حالة التأمين ضد الحريق، إذا كانت الضريبة ضعف قسط التأمين، فإن التكلفة تصبح كبيرة جدًا على المؤمن والمستفيد، ما يثبط الناس عن الاشتراك. ميل يوضح أن هذا يقلل من العادات الجيدة في التخطيط والحذر التي نشأت طبيعيًا بين الناس، مثل التأمين على الممتلكات الصغيرة، ويُظهر كيف يمكن للضريبة المبالغ فيها أن تُعيق الترتيبات الاقتصادية المفيدة.

## التأمين والإطار المؤسسي لدى ميل

لم يتبنَّ ميل موقفًا محددًا حول التأمين، لكن كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كما لخصه روبرت هيلبرونر Robert Heilbroner<sup>7</sup>، يقدّم إطارًا نظريًا يميّز بين قوانين الإنتاج، التي تخضع لعوامل طبيعية وتقنية، وقوانين التوزيع، التي تتأثر بالقيم والعادات الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يمكن للمؤسسات الاجتماعية، بما فيها نظم التأمين، أن تسهم في توزيع الأعباء الاقتصادية الناجمة عن المخاطر، بما يعزز العدالة والاستقرار داخل الاقتصاد السوقي.

ويرى ميل أن توزيع الثروة ليس محكومًا بقوانين طبيعية ثابتة، بل يتحدد وفق التشريعات والعادات المجتمعية، مما يجعل الفقر ظاهرة قابلة للتغيير. ويبرز التحدي في التوفيق بين حرية النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع إمكانية الحد من الفقر أو القضاء عليه عبر إرادة الحكمة في تنظيم المجتمع، بما يبرر تدخل الدولة لحماية الفئات الضعيفة وتقليل الهشاشة الاقتصادية.

وبذلك، يفتح فكر ميل المجال لفهم أوسع لدور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة الفقر، حتى في غياب التأمين، مؤكّدًا أن تحسين أوضاع الأفراد يمكن أن يتكامل مع مبادئ الاقتصاد العقلاني، ويمثل مرحلة انتقالية نحو سن قوانين للحماية من إصابات العمل ومكافحة الفقر، كما بدأ يظهر تدريجيًا في بريطانيا أواخر القرن التاسع عشر.

ويجدر التوضيح أن هذا الاستنتاج مستمد من نظريته العامة، إذ لم يحدّد ميل استخدام التأمين كآلية للضمان الاجتماعي بشكل مباشر.

<sup>7</sup> مصدر سابق.



## أوراق تأمينية

### تقييم ماركسي لفكر ميل وحدود الاقتصاد الكلاسيكي

في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، مثل رؤية جون ستيوارت ميل، يُنظر إلى التأمين كأداة لتنظيم المخاطر الفردية وحماية رأس المال من الخسائر المحتملة، ويظل نشاطًا ثانويًا ضمن العملية الاقتصادية، وليس جزءًا أساسيًا من بنية النظام. يرى ميل أن بعض القطاعات، بما فيها شركات التأمين، تحتاج إلى قاعدة واسعة من المساهمين لتوزيع المخاطر وتعزيز ثقة الجمهور وضمان قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات، وأن استقرار هذه الشركات يعتمد على اتساع قاعدة المساهمين أكثر من حجم رأس المال نفسه.

من منظور ماركسي، يكتسب التأمين معنى بنيويًا داخل النظام الرأسمالي، فهو أداة لحماية تراكم رأس المال الفردي أو المؤسسي من المخاطر غير المتوقعة عبر توزيع هذه المخاطر على نطاق واسع وتحويلها إلى تكلفة قابلة للإدارة. من خلال هذه الوظيفة، يضمن التأمين استمرار الإنتاج واستقرار المؤسسات، ما يسمح للرأسمالية بالحفاظ على حركة رأس المال وتراكم فائض القيمة في ظل المخاطر الفردية، لكن التأمين لا يلغي الطبيعة المتأصلة للركود أو الأزمات الدورية، ولا يغيّر العلاقات الطبقيّة أو توزيع القوة الاقتصادية. بالتالي، يظهر التأمين عند ميل كألية لحماية الاستثمارات وتحفيز الثقة في السوق، لكنه يظل وظيفة ثانوية ضمن النظام، في حين يضيف التحليل الماركسي فهمًا أعمق لدوره البنوي: الحفاظ على تراكم رأس المال وإدارة المخاطر الفردية.

29 آذار 2026

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>